منظمة التحرير الفلسطينية

مركز الأبحاث الفلسطيني

تصاعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية: الضم الزاحف والإرهاب المنظم

مركز الأبحاث الفلسطيني

2026

تقدير موقف

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS

02-2966228

0597777008

00970597777008

فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

تشهد الضفة الغربية والقدس المحتلة منذ اندلاع حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تصاعدًا ملحوظًا في اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، بالتوازي مع توسع النشاط الاستيطاني والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تعزيز السيطرة على الأرض. وقد اكتسبت هذه الاعتداءات أبعادًا تتجاوز كونها أحداثًا أمنية متفرقة، في ظل تزايد المؤشرات التي تربط بينها وبين أهداف سياسية واستيطانية أوسع تتعلق بإعادة تشكيل الواقع الجغرافي والديموغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الإطار، تشير المعطيات الصادرة عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى أن قوات الاحتلال والمستوطنين نفذوا خلال شهر أيار/مايو 2026 ما مجموعه 1659 اعتداءً، منها 1108 اعتداءات نفذتها قوات الاحتلال و551 اعتداءً نفذها المستوطنون[1]، بما يعكس تصاعدًا مستمرًا في مستويات العنف الممارس ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، ويثير تساؤلات حول دلالات هذا التصاعد ووظيفته في سياق المشروع الاستيطاني.

وتنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن العنف الاستيطاني لم يعد يقتصر على مبادرات فردية أو ممارسات معزولة، بل أصبح جزءًا من منظومة منظمة تحظى بغطاء سياسي وأمني ومؤسساتي، وتُستخدم لفرض وقائع ميدانية جديدة تخدم مشروع التوسع الاستيطاني والضم الزاحف. وفي هذا السياق، تسعى الورقة إلى تقدير الدلالات السياسية والاستراتيجية لتصاعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية، وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه الاعتداءات والسياسات الحكومية الإسرائيلية، إضافة إلى استكشاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وانعكاساتها على الواقع الفلسطيني.

تصاعد اعتداءات المستوطنين

تشير المعطيات الميدانية إلى تصاعد ملحوظ في وتيرة اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية منذ اندلاع حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سواء من حيث عدد الهجمات أو نطاقها الجغرافي أو آثارها المباشرة على الفلسطينيين. ففي شهر أيار/مايو 2026 وحده، نفذ المستوطنون 551 اعتداءً من أصل 1659 اعتداءً سجلتها هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فيما وثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA أكثر من 870 هجومًا نفذه مستوطنون منذ مطلع عام 2026، استهدفت أكثر من 220 تجمعًا فلسطينيًا بمعدل يقارب ست هجمات يوميًا، بما يعكس اتساع نطاق العنف الاستيطاني وتحوله إلى ظاهرة مستمرة وممنهجة[2].

كما تعكس المؤشرات الميدانية تنامي الآثار البشرية المباشرة لهذه الاعتداءات، حيث قُتل خلال الفترة الواقعة بين 12 و18 أيار/مايو 2026 خمسة فلسطينيين، بينهم طفل، وأصيب نحو 60 آخرين، بينهم ستة أطفال، في مناطق مختلفة من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية[3]. وتكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة في ضوء أن أكثر من نصف الإصابات المسجلة خلال تلك الفترة نتجت عن هجمات المستوطنين، الأمر الذي يشير إلى تنامي دورهم المباشر في إنتاج العنف الميداني ضد الفلسطينيين.

ولم يقتصر أثر هذا التصاعد على ارتفاع أعداد الضحايا أو حجم الأضرار بالممتلكات، بل امتد إلى إحداث موجات تهجير قسري واسعة النطاق. ووفقًا لمعطيات مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، فقد أدى تداخل العمليات العسكرية الإسرائيلية مع تصاعد عنف المستوطنين منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى أكبر موجة تهجير للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ احتلالها عام 1967. وحتى 22 نيسان/أبريل 2026، تم تهجير 61 تجمعًا فلسطينيًا بشكل كامل يقطنها أكثر من 4161 فلسطينيًا، إضافة إلى تهجير 454 شخصًا من 15 تجمعًا تعرضت لعمليات تهجير جزئي[4].

وتكشف هذه المؤشرات أن اعتداءات المستوطنين تجاوزت إطار أعمال العنف المتفرقة، لتتحول إلى عامل مؤثر في إعادة تشكيل الواقع السكاني والجغرافي في عدد من المناطق الفلسطينية، ولا سيما التجمعات الريفية والبدوية الواقعة في الأغوار والمناطق المصنفة (ج). كما تشير إلى أن العنف الاستيطاني لم يعد يقتصر على إلحاق الأضرار المباشرة بالفلسطينيين وممتلكاتهم، بل بات يسهم في خلق بيئة ضاغطة تدفع السكان إلى مغادرة مناطقهم وتُضعف قدرتهم على الحفاظ على وجودهم فيها، بما يخدم أهداف التوسع الاستيطاني وفرض وقائع جديدة على الأرض.

التكامل الوظيفي بين المستوطنين والحكومة الإسرائيلية

لا يمكن فهم تصاعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية بمعزل عن البيئة السياسية والأمنية التي توفرها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. فالمعطيات الميدانية تشير إلى وجود تداخل وظيفي متزايد بين نشاط المستوطنين والإجراءات التي تنفذها مؤسسات الدولة الإسرائيلية، بما يجعل العنف الاستيطاني جزءًا من منظومة أوسع تستهدف تعزيز السيطرة على الأرض الفلسطينية وتغيير الواقع القائم فيها.

وفي هذا السياق، أكد عدد من المقررين الخاصين والخبراء المستقلين التابعين لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن الهجمات التي تنفذها الحركة الاستيطانية تتم "بدعم وتواطؤ من الدولة الإسرائيلية"، وهو توصيف يعكس إدراكًا متزايدًا لطبيعة العلاقة القائمة بين النشاط الاستيطاني والسياسات الرسمية الإسرائيلية[5]. كما يشير هذا التقدير إلى أن اعتداءات المستوطنين لا تجري في فراغ سياسي أو أمني، بل ضمن بيئة تسمح باستمرارها وتوفر لها الحماية وتحد من فرص مساءلة مرتكبيها.

وتبرز هذه العلاقة بصورة واضحة خلال الفعاليات المرتبطة بـ "يوم القدس" و"مسيرة الأعلام" التي أُقيمت في القدس الشرقية خلال شهر أيار/مايو 2026، حيث شارك مستوطنون ومسؤولون إسرائيليون في المسيرات التي جابت البلدة القديمة والأحياء الفلسطينية تحت حماية مباشرة من قوات الاحتلال[6]. وفي الوقت الذي فرضت فيه القوات الإسرائيلية قيودًا على حركة الفلسطينيين ووصولهم إلى عدد من المناطق، بما فيها المسجد الأقصى، وفرت التسهيلات اللازمة لتنظيم هذه الفعاليات، رغم ما رافقها من اعتداءات على الفلسطينيين وممتلكاتهم وترديد شعارات تحريضية وعنصرية.

وتشير هذه الوقائع إلى أن العلاقة بين المستوطنين ومؤسسات الرسمية تتجاوز حدود الحماية الأمنية التقليدية، لتأخذ طابعًا تكامليًا تتقاطع فيه الأدوار السياسية والأمنية والميدانية. فبينما يوفر المستوطنون أداة ضغط ميداني على التجمعات الفلسطينية، تهيئ مؤسسات الدولة الظروف القانونية والأمنية التي تسمح باستمرار هذا النشاط وتوسعه. ومن ثم، يغدو العنف الاستيطاني جزءًا من آلية أوسع لإدارة الصراع وفرض الوقائع على الأرض، بما يخدم أهداف التوسع الاستيطاني وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على مناطق واسعة من الضفة الغربية والقدس المحتلة.

الطابع المنظم للعنف الاستيطاني

لم تعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية تفسر بوصفها أعمالًا فردية أو ردود فعل عفوية تنفذها مجموعات متطرفة بصورة منفصلة، بل باتت تشير إلى وجود بنية تنظيمية ومؤسساتية تعمل على دعم النشاط الاستيطاني وتوفير المقومات اللازمة لاستمراره وتوسعه. ويعزز هذا التقدير تعدد الجهات المنخرطة في دعم البؤر الاستيطانية وتمويلها وتوفير الحماية السياسية والقانونية لها، فضلًا عن ارتباط العديد من الاعتداءات بأهداف تتجاوز الإضرار المباشر بالفلسطينيين لتطال السيطرة على الأرض وإعادة تشكيل الواقع الديموغرافي في المناطق المستهدفة.

وفي هذا السياق، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي في 11 أيار/مايو 2026 تدابير تقييدية بحق عدد من المنظمات والشخصيات المرتبطة بالنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بعد تحميلها مسؤولية انتهاكات جسيمة ومنهجية بحق الفلسطينيين[7]. وشملت هذه الإجراءات حركة "نحالا" الاستيطانية ومديرتها دانييلا فايس، ومنظمة "ريغافيم" ومديرها مئير دويتش، ومنظمة "هاشومير يوش" ورئيسها أفيخاي سويسا، إضافة إلى جمعية "أمانة" التعاونية التابعة لحركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية.

وتشير طبيعة الأنشطة التي تمارسها هذه الجهات إلى أن العنف الاستيطاني لا يقتصر على المواجهات الميدانية المباشرة، بل يستند إلى منظومة أوسع تشمل إنشاء البؤر الاستيطانية وتمويلها، وتوفير الدعم اللوجستي لها، وتقييد وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية والرعوية، وممارسة الضغوط الرامية إلى هدم الممتلكات الفلسطينية وتعزيز التوسع الاستيطاني. ومن ثم، تبدو الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون جزءًا من شبكة متكاملة تسعى إلى فرض وقائع ميدانية جديدة وإضعاف الوجود الفلسطيني في المناطق المستهدفة.

وهو ما ذهب إليه عدد من المقررين الخاصين والخبراء المستقلين التابعين للأمم المتحدة، الذين وصفوا العنف الاستيطاني بأنه أداة "محسوبة ومستهدفة" تُستخدم لحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي الزراعية ومناطق الرعي والخدمات الأساسية، بما يؤدي إلى تقويض مقومات بقائهم في أراضيهم. ومن هذا المنظور، يكتسب العنف الاستيطاني طابعًا منظمًا يتجاوز البعد الأمني المباشر ليصبح وسيلة لتحقيق أهداف سياسية

واستيطانية بعيدة المدى، ترتبط بتوسيع السيطرة على الأرض وتهيئة الظروف اللازمة لمزيد من التوسع الاستيطاني.

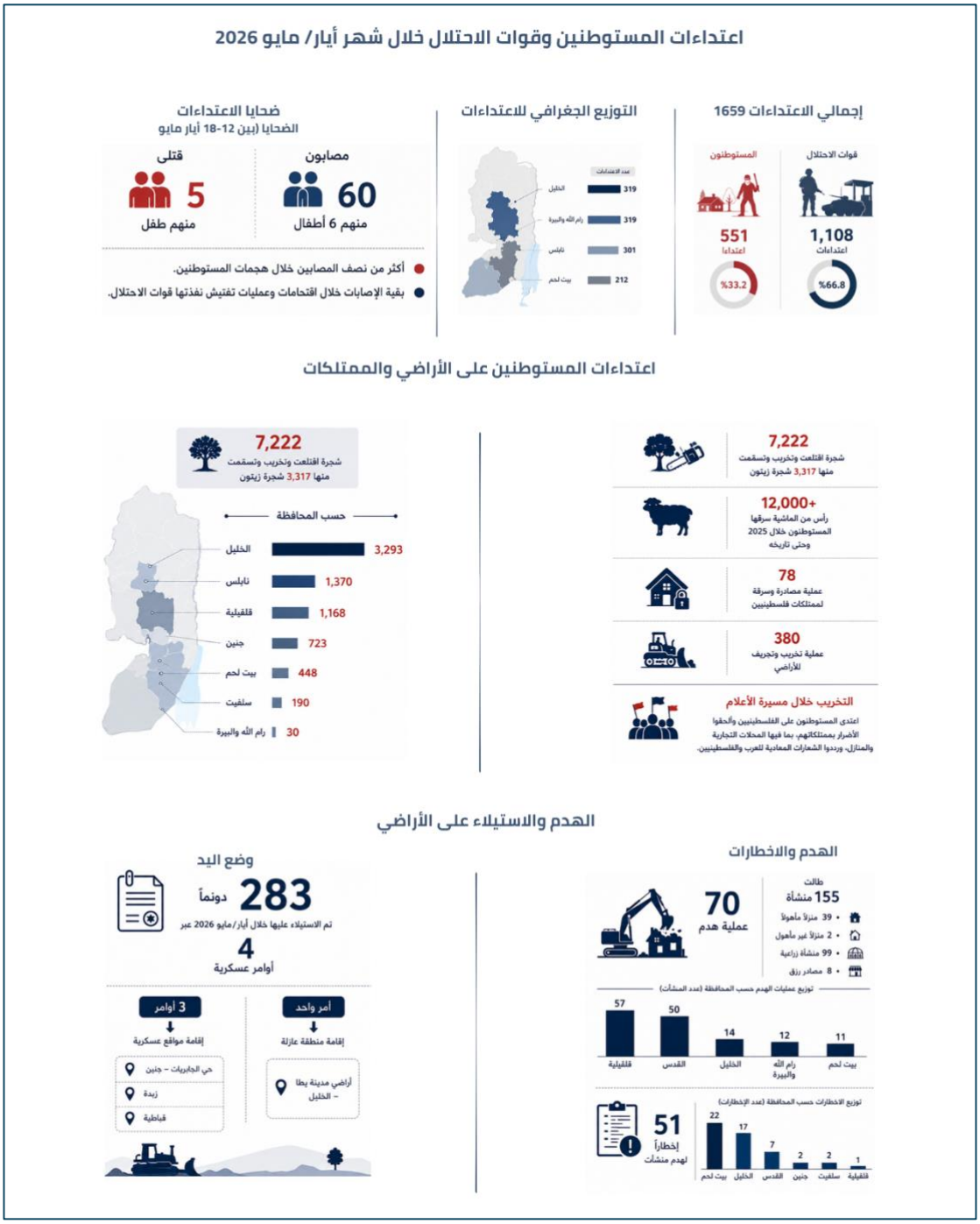

الخلاصة

تكشف المعطيات الواردة في هذه الورقة أن تصاعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية يمثل جزءًا من سياسة أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع الجغرافي والديموغرافي الفلسطيني، عبر توظيف العنف الميداني كأداة لدعم التوسع الاستيطاني وفرض وقائع جديدة على الأرض. وتشير المؤشرات إلى أن هذه الاعتداءات لم تعد أعمالًا فردية أو متفرقة، بل أصبحت جزءًا من منظومة متكاملة تحظى بغطاء سياسي وأمني ومؤسساتي.

ويمكن إجمال الأهداف الرئيسية للعنف الاستيطاني فيما يلي:

- فرض وقائع ميدانية جديدة تمهد لتكريس سياسة الضم الزاحف في الضفة الغربية.
- تهجير الفلسطينيين من المناطق المستهدفة، خاصة التجمعات الريفية والبدوية.
- توسيع البؤر والمستوطنات وتعزيز السيطرة على الأراضي الزراعية ومناطق الرعي والموارد الطبيعية.
- إضعاف الوجود الفلسطيني وتقويض فرص التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية.

وعليه، فإن العنف الاستيطاني بات يشكل إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة في تنفيذ المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، بما يحمله ذلك من تداعيات مباشرة على مستقبل الأرض الفلسطينية وإمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا وقابلة للحياة.

---

[1] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، (6 حزيران/ يونيو 2026). انتهاكات الاحتلال وإجراءات التوسع الاستعماري، https://2u.pw/tDpwL6.

[2] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية–OCHA، (25 أيار/مايو 2026). تقرير الحالة الإنسانية | 25 أيار/مايو 2026، https://2u.pw/fdjl8Z

[3] المرجع السابق

[4] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، (6 حزيران/يونيو 2026). تطهير عِرقيّ لتجمّعات وعائلات معزولة في الضفة الغربية (لغاية 22 نيسان 2026)، https://2u.pw/MyPlNH

[5] موقع اخبار الأمم المتحدة، (1 حزيران/ يونيو 2026). خبراء مستقلون يحذرون من تصاعد "إرهاب المستوطنين الإسرائيليين" ومخاطر التطهير العرقي للفلسطينيين، https://2u.pw/AyM8a1

[6] المرجع السابق.

[7] المواقع الإلكترونية للاتحاد الأوروبي، (31أيار/مايو 2026). المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون: الاتحاد الأوروبي يدرج أربعة كيانات وثلاثة أفراد على قائمة العقوبات، https://2u.pw/Db3gsT